

اعتبر مراقب مجلس الأمة د.علي العمير ان ما حدث من استقالات لعدد من أقطاب التجمع السلفي أعضاء المكتب السياسي ليس انشقاقا وانما رؤية خاصة ولا يتصل الأمر به شخصيا، مشيرا الى انه باق في المكتب السياسي ولم يستقل ولن يستقيل. وشدد العمير في لقاء مع «الانباء» على انه «لا احد ينكر فضل الأخ طارق العيسى وغيره من اخواننا الذين عملوا في ملف الدعوة وإذا فصلنا العمل السياسي عن العمل الدعوي فاننا نكون قد فشلنا، مشيرا الى ان ما حصل من استقالة جماعية يدعو الى ترتيب بيت المكتب السياسي من الداخل وحدود واختصاصات كل عضو. وأشار الى ان التجمع السلفي رفع شعار «الشريعة - الاستقرار - التنمية» وقت الانتخابات «ونحن ملتزمون بهذا الشعار ونبحث فعلا عن الاستقرار السياسي وما نرى انه لا يرقى لمستوى المساءلة السياسية لا نؤيده»، وطالب سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بضرورة التخلص من الأخطاء التي كانت موجودة سواء بإدارته كرئيس وزراء او بإدارة وزرائه، متمنيا وجود قيادة جديدة وقوية جدا لمجلس الوزراء. وفيما يلي التفاصيل:

اجري الحوار - اسامة ابوالسعود

# العمير لـ «الانباء»: الحكومة أنتجت الاستجابات ويجب تغيير



لم استقل ولن استقيل من عضوية المكتب السياسي في التجمع السلفي

● انسا لن استقيل، ولم اقدم استقالاتي ومستمر، والمكتب السياسي الآن في طور إعادة التشكيل من جديد.

ولكن استقالة رموز بهذا الحجم سواء احمد باقر او فهد الخنفة او خالد السلطان وعبدالرحمن المطوع وعبد الطيف العميري كيف تنظر لها، وهل هي استقالات مبررة ومشروعة كردة فعل على ادائك في البرلمان؟

● كما تكررت لك ان الامر لا يتعلق بالذكور على العمير، والا لما قدموا استقالاتهم، وكانوا طلبوا مني شخصيا ان استقيل، وهذا ما يجب ان يفهم بان الخلاف لم يكن مع شخص، فالخلاف كان على منهجية عمل، فالبعض يؤمن بهذه المنهجية وهم من ظلوا موجودين في المكتب ولم يقدموا استقالاتهم، والبعض لم يؤمن بهذه المنهجية وبهذه الطريقة وبالتالي قدموا استقالاتهم، ولو كان الخلاف مع شخص كان من السهل جدا ان يرفعوا الامر الى التجمع السلفي بانهم غير قادرين على التعاون مع العمير.

ومن الطبيعي ان التجمع يفرط بفرد ولا يفرط في جماعة، انما الامر لعله اشمل من ذلك، ونحن نحترم هذه الاستقالة ونقدرها وان شاء الله تعالى نسعى الى ان نجد المكتب السياسي وننتقل الى الامام باذن الله.

البعض نكر ايضا ان من اسباب استقالة المكتب السياسي تدخل رئيس جمعية احياء التراث الشيخ طارق العيسى في عمل التجمع السلفي، كيف تنظرون لذلك؟

● هذه مشكلة حقيقية، فلا احد ينكر فضل الاخ طارق العيسى وغيره من اخواننا الذين عملوا في ملف الدعوة، وإذا فصلنا العمل السياسي ببناء عن العمل الدعوي فاننا فشلنا، فحينما اتجهنا الى السياسة انما هو لحماية الدعوة، ومن يتنقد ويقول ان فلانا يتدخل في عملنا وفلان لا يجب ان يتدخل في عملنا - فاعتقد ان ذكرت اسمائهم هم اخوة افضل ولهم من الحق في توجيه دقة العمل السياسي، ولا شك في

وانا احد اعضائه وان كان بيننا اختلاف في وجهات النظر، الا اننا لا نصل لما يسمى بالانشقاق، فالمكتب السياسي جزء من التجمع الاسلامي السلفي وليس هو التجمع الاسلامي السلفي وما يصدر عنه يفترض ان يحكم عليه من خلال التجمع. وما حصل من استقالات الاخوة أمور نحترمها، وفق قناعات شخصية لهم، ولكن علمنا بحمد الله مستمر، والتجمع الاسلامي السلفي موجود، وهناك تشكيل جديد للمكتب السياسي في فترة وجيزة وبعدها ننتقل من جديد سواء يرجوع بعض الاخوة الذين كانوا موجودين معنا او تجديد بعض الدماء في هذا المكتب. لكن أبشركم ان الامور - ان شاء الله - تسير سيرا حسنا، ولا يفهم ان المكتب السياسي هو آخر حلقة اتخاذ قرار، لكنه جزء من أجزاء التجمع الاسلامي السلفي ولدينا مكاتب أخرى، منها المكتب التنفيذي والمكتب الدعوي وأشياء لا يمكن ان نهملها، فالأخوة حينما قدموا استقالاتهم كانت لديهم قناعة معينة لم تتحقق، ويمكن ان يكون هذا حدث على أساس بعض التصريحات التي خرجت، وربما للخط الذي يشي فيه التجمع السلفي كتجمع وغير ذلك.

قبل ان من أسباب الاستقالة انك شخصيا تتفق مع جانب من الاسرة ضد جانب مخالفا بذلك موقف التجمع الذي يقف على مسافة واحدة من أسرة الحكم؟

● هذا بئس، ونحترم رأيهم، لكن جمعية احياء التراث الشيخ طارق العيسى في عمل التجمع السلفي، مرتبطا بي لكان الأمر بسيط جدا، لكن الموضوع اكبر من ذلك بحيث ان هناك تباينا في وجهات النظر، ليس مع د.علي العمير وانما مع التجمع الاسلامي السلفي. وربما هذا التباين - وليس الانشقاق - هو الذي ولد هذه الاستقالات، وان شاء الله تحل.

لماذا لم تقدم استقالتك من المكتب السياسي برغم اعتراض اقطاب المكتب على ادائك شخصيا؟

الكويت ونهضتها بشكل عام؟

● نحن لم نوافق على الخطة التنموية ابتداء الا حينما شعرنا فعلا بانها خطة جيدة تستطيع ان تنقل الكويت نقلة نوعية، وقلنا في ذلك الوقت انها خطة طموحة، وانها تحتاج الى ولادة قيصرية لكي تخرج كل هذه المشاريع التنموية الكبيرة، وهذا رأينا ابتداء فيها وكنا واثقين بما علمناه من تواضع الانجاز الحكومي بانها لا يمكن ان تحقق المستوى 100٪، لكن على الأقل كانت هناك أمور متاحة بان تحقق بجهود بسيطة كان من الممكن ان تذل، لكن مع الاسف لم تبدل مثل هذه الجهود.

فاليوم اذا قلنا اننا وصلنا الى 40 أو 50٪ من الانجاز فاعتقد انها انطلاقة جيدة، وسائل الحكومة عن الاخرى لماذا لم تنجز، أما ان نجد 5٪ او 10٪ فهذا أمر مؤسف ولا نقبله.

كيف توضع خطة تنمية للدولة، ولم توفر لها

● أتمنى ان تكون النسبة التي نحتاجها، فمن مؤشرات خطة التنمية اتضح ان ما بين 4 و 5 وزراء كان يحتاجهم القصور في ادائهم، وهي اقل نسبة ننتقل منها في الحكومة المقبلة وهي تغيير 4 الى 5 وزراء حتى تستطيع الحكومة ان تصل الى الاداء الجيد.

ما رسالتكم لسمو الشيخ ناصر المحمد بعد صدور مرسوم تكليفه بالوزارة

السابعة؟

● نحن مع خيار صاحب السمو الامير، وسنبارك لاي شخصية تأتي لهذا المنصب وستعاون معها لأبعد مدى، ولن نتردد في ان نصحح الأخطاء ولو أدى ذلك الى مساءلة سياسية قادمة، ونحن نبارك للشيخ ناصر المحمد ونقول له: يا شيخ ناصر تخلص من الأخطاء التي كانت موجودة سواء بإدارتك كرئيس وزراء او بإدارة وزراءك فأنت ايضا مسؤول عنهم وتنتمي قيادة جديدة وقوية جدا لمجلس الوزراء.

دور في مساءلة الحكومة وانكم كنتم أكثر النواب مداهنة للحكومة؟

● فيما يخص المساءلة السياسية، رفعنا شعارا وقت الانتخابات وهو «الشريعة - الاستقرار - التنمية»، ونحن ملتزمون بهذا الشعار، ونبحث فعلا عن الاستقرار السياسي، وما نرى انه لا يرقى لمستوى المساءلة السياسية لا نؤيده، ولذلك فحينما نتكلم عن التجمع السلفي فكل الاستجابات الماضية لم نؤيدها، واختلفنا

انسا والاخ خالد السلطان في قضية استجواب رئيس الوزراء وأيدنا مجتمعين استجواب وزير الداخلية الاخير على خلفية قضية المرحوم الميموني، فلدينا موازنة، ولا نندفع مع كل استجواب، وايضا لا نرفض المساءلة السياسية المستحقة.

نحن ولله الحمد في المساءلة السياسية يجب ان نسمي الامور بمسمياتها وتؤخذ بإجراءاتها، وعندما نبدا بتفصيل كل تلك القضايا، نتضح الرؤية أكثر، وبالتالي نختم مسؤولية الوزير ومدى تحمله وحينما يرى ردة الفعل في المجلس لا يحتاج الى مساءلة سياسية، فوزير الداخلية الشيخ جابر الخالد قدم استقالته قبل المساءلة السياسية ومشى، وهذه خطوة جيدة.

وهذا الملف كان من المفترض ان يناقش في مجلس الأمة، ويجب ألا اضع مجرد أرقام مقابل وزير وأقدم عنها مساءلة سياسية.

البعض وصف التجمع السلفي بأنه لم يكن له أي

تحدث كثيرا عن ربط كل المؤشرات وأداء الوزراء بخطة التنمية، كيف تنظر لهذه الخطة ووضعها في السياق الصحيح بتطوير

القياديين في وزارته - وهذا إجراء جيد لينفذ ما يمكن إنقاذه من الخطة التنموية. فاليوم الامر لا يحتمل مجاملات، وانما يحتاج لتدخل جراحي يستأصل من خلاله كل شخص غير قادر على الانجاز ويستبدل بقيادي آخر قادر على الانجاز، أما الوزير السذي ركن وجعل الامور تجري - كما هي - والانجاز ضعيف، فلا يستحق البقاء.

من هؤلاء الوزراء؟

● لا أريد ان أسمى أحدا، ولكن أين المساءلة من جانب التجمع السلفي للحكومة خاصة بعد ما ذكرته تلك التقارير، وكما

يقال حارب غيري بسيفي أو انهاتر الحكومة بيد عمرو وليس بيدي؟

● نحن ولله الحمد في المساءلة السياسية يجب ان نسمي الامور بمسمياتها وتؤخذ بإجراءاتها، وعندما نبدا بتفصيل كل تلك القضايا، نتضح الرؤية أكثر، وبالتالي نختم مسؤولية الوزير ومدى تحمله وحينما يرى ردة الفعل في المجلس لا يحتاج الى مساءلة سياسية، فوزير الداخلية الشيخ جابر الخالد قدم استقالته قبل المساءلة السياسية ومشى، وهذه خطوة جيدة.

البعض وصف التجمع السلفي بأنه لم يكن له أي



د. علي العمير

نبدا من استقالة الحكومة باعتبارها الحدث الأبرز محليا، كيف تنظرون لها؟

● أعتقد ان استقالة الحكومة كانت مستحقة، فتعاضد الاستجابات في فترة قصيرة جدا حيث تم تقديم 3 استجابات و3 استجابات أخرى كان مزعما تقديمها، وهذا دليل على وجود عدم ارتياح في مجلس الأمة لهذه الحكومة، ولاشك ان عدم الارتياح الذي يعكس مساءلات سياسية بهذا الحجم - منها استجوابان يحتمل توجيههما لسمو رئيس مجلس الوزراء - يدل ذلك على ان الحكومة بحاجة الى انها يجب ان ترحل وتعود بحلة جديدة، ولذلك عبرنا عن رأينا - قبل استقالة الحكومة - بوجوب استقالتها وإعادة حكومة جديدة قادرة على الأقل ان تتصدى للملفات - لاتزال عالقة - وهي التي أنتجت مثل هذه الاستجابات.

ما رؤيتكم للحكومة القليلة؟ وهل كنتم تتوقعون تولى سمو الشيخ ناصر المحمد الوزارة الجديدة؟

● حرية التعبير حول مسند رئيس الوزراء مكفولة دستوريا، فمن يؤيد عودة سمو الشيخ ناصر المحمد او من يرفضها او من يؤيد اداءه او يرفضه كله في حدود الديموقراطية والنقد المشروع، لكن بالأخير فإن تكليف رئيس الوزراء حق لصاحب السمو الأمير - حفظه الله - وهذا الحق كفله الدستور، ونحن نعتز ولله الحمد اننا نتعامل من خلال الدستور ولذلك يجب ان نعتز بهذا الحق لصاحب السمو الأمير ولا ننازعه فيه. حتى لو كانت هناك نصيحة او رأي معين فإننا نقدمه في حدود الاعتراف بان هذا الحق مطلق لصاحب السمو الأمير، واعتقد ان اليوم - بالرغم - الرسائل والآراء التي تقال وتبعث واللقاءات البروتوكولية وحتى التي طلبها النواب لثباته صاحب السمو الأمير لشرح وجهة نظر معينة تتعلق بمنصب رئيس الوزراء، فاعتقد انه يجب ان تتوقف تلك التجاذبات السياسية كلها بعد صدور مرسوم تكليف الشيخ ناصر المحمد، وعلينا العودة الى

المادة 50 من الدستور التي تنص على مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون فيما بينها، واعتقد ان التعاون سيحقق أمورا كثيرة للمواطن أكثر من اننا ننتقل مرة أخرى بمنصب رئيس الوزراء.

ما وجه الاعتراض على الحكومة السابقة وماذا تأملون من الحكومة الجديدة؟

● وجه الاعتراض على الحكومة السابقة هو ما بينته المذكرة التي رفعت من الحكومة نفسها والتي فيها تقييم أداء الحكومة خلال الـ 6 أشهر الأولى من خطة التنمية، ولذلك فإن هذه المذكرة أشارت الى ان هؤلاء وزراء غير فاعلين وغير قادرين على انجاز مهامهم، ما تتطلبه الخطة التنموية، وهي فرصة الآن امام الشيخ ناصر المحمد بان يرى من هم الاعضاء الذين كانوا غير قادرين على تحمل المسؤولية ليخادروا مواقعهم ويأتي بوزراء قادرين على تحمل المسؤولية في المرحلة المقبلة وتنفيذ خطة التنمية.

من أبرز هؤلاء الوزراء؟

● لا أريد ان أسمى لأن الاسماء قد تفهم منها إشارات معينة، ولكن الأمر واضح ومن يعد الى هذا التقييم يجده، فهناك وزراء لم يقوموا باكثر من 5٪ في بعض الجهات التابعة لهم - هكذا كتبت في التقارير - وهذا خطر جدا ان يستمر وزير بهذا الاءاء، فمؤشرات أداء الخطة التنموية أثبتت ان هناك وزراء لم يتم تجاوز نسبة الاداء أكثر من 5٪.

وانا استغرب، كيف يتم بقاء مسؤول تنفيذي في مثل هذا المركز، وايضا للعلم هناك بعض الجهات لم تنتج بالقدر الكافي، انما نسبة انجازها 25 - 30٪ وتدخل الوزير وأقال بعض

بعض الوزراء لم ينفذ أكثر من 5٪ من خطة التنمية وأتوقع أن يتم تغيير 4 إلى 5 وزراء من الحكومة السابقة

سنعيد ترتيب بيت التجمع السلفي من الداخل ومعالجة استقالة عدد من أعضاء المكتب السياسي

يجب أن نتوقف جميع التجاذبات السياسية حول اختيار رئيس الوزراء بعد تكليف صاحب السمو الأمير للشيخ ناصر المحمد بتشكيل الحكومة الجديدة



لا أحد ينكر فضل الأخ طارق العيسى وغيره من إخواننا الذين عملوا في ملف الدعوة وإذا فصلنا العمل السياسي عن العمل الدعوي فإننا نكون قد فشلنا

**اختلفت أنا وخالد السلطان حول استجواب رئيس الوزراء وأيدنا استجواب وزير الداخلية الأخير على خلفية قضية الميموني فلدينا موازنة ولا نندفع مع كل استجواب وأيضا لا نرفض المساءلة السياسية المستحقة**



**إيران «تنخر» في دول الخليج وما حدث في البحرين كان يمكن تكراره في الكويت من خلال الخلايا التجسسية.. فهل سنرفض أن تدخل دول لقمع هذه الخلايا النائمة لمجابهة المخطط الإيراني التجسسي العدواني؟**

# 5 وزراء حاليين.. ونسعى مع «حدس» لإيجاد أجنحة إسلامية

هل تعتقدون انه ما يزال هناك في الكويت خلايا تجسسية إيرانية اخرى او ما يسمى بالطبور الخامس؟

● علينا ان نفترض وجودهم وان لم يكونوا موجودين، فنحن يجب ان نأخذ الحذر من إيران، ولذلك لو لم تكن هناك خلايا تجسسية فيجب ان تكون عينتنا بقطعة في رصد التدخلات الإيرانية ومن يدخل منهم سواء بطرق مشروعة او غير مشروعة، وما فائدة ان يكون في الكويت أكثر من 60 ألف إيراني اليوم، وما حاجة الكويت الى هذه الأعداد الكبيرة، وهل هي فعلا عمالة تحتاجها الكويت أم انها عمالة هامشية تعوض بعمالة اخرى ونخفض عددهم الى أقل رقم ممكن.

إذن أنت مع تقليص عدد العمالة الإيرانية في الكويت؟

● نعم بالتأكيد، وهذا الأمر أشرنا إليه حينما وجهنا أسئلة حول المفاعلات النووية الإيرانية وحول التدخلات الإيرانية واجتمعنا مع وزير الداخلية والدفاع - آنذاك - الشيخ جابر المبارك في لجنة الشؤون الخارجية وهو طماننا بأن كل شخص منهم يدخل الكويت معروف وين يروح ووين يبجي وتنقلاته، لكننا بصراحة فإنتنا لا نحتاج الى ان تشغل أنفسنا كثيرا في متابعة هؤلاء، وكل ما نحتاجه ان نحلي من لا نحتاجه من هذه العمالة الإيرانية.

هل ترون ان دول الخليج مطالبة اليوم بأن تتعامل مع إيران بشكل جديد ورؤية جديدة موحدة من كل دول المجلس لإشعارها بأن هناك ندا يقف لمحاولاتها التخريبية في المنطقة؟

● نحن لا ننادد إيران على شيء، فنحن نريد ان ندافع عن أنفسنا، ولذلك يجب ان تكون نظرة الخليج نظرة دفاعية فيها من الحيطة والحذر الشيء الكافي لأن يردع أي مخطط إيراني في المستقبل.

ولكن الرئيس الإيراني مثلا قبل أيام تساءل: ماذا لدى الكويت حتى نتجسس عليه، بم تردون عليه؟

● نقول لنجاح: حينما وضعت قدما في جنوب شرق آسيا وأرضنا في جنوب شرق آسيا أفريقيها، وعندما بدأت تناصر أرمينيا على أذربيجان في إقليم ناجورنو أركرايخ، فبماذا كنت تطمع هل في البترول والمغانم، لا فأنت متمكّن آخر وهو نشر الفكر الفارسي المتسلط، ونحن لا نعتقد ان الكويت بمنأى عن هذه التدخلات الإيرانية، وأيضا سترفض ان تتدخل دول لقمع هذه الخلايا النائمة والمجابهة المخطط الإيراني التجسسي العدواني؟

فهل ننظر وإيران «تنخر» في دول الخليج ونقول ان درع الجزيرة لا تتدخل، وهذا كان سن الممكن ان يحصل لدينا في الكويت سن خلال المفاعلات التجسسية، ولو نشطت هذه الخلايا وأيقظت الخلايا النائمة، وأصبح نظام الكويت أيضا مهددا، كيان دولة خليجية مهدد، فهل سترفض ان تتدخل دول لقمع هذه الخلايا النائمة والمجابهة المخطط الإيراني التجسسي العدواني؟

فهل ننظر وإيران «تنخر» في دول الخليج ونقول ان درع الجزيرة لا تتدخل، وهذا كان سن الممكن ان يحصل لدينا في الكويت سن خلال المفاعلات التجسسية، وأصبح نظام الكويت أيضا مهددا، كيان دولة خليجية مهدد، فهل سترفض ان تتدخل دول لقمع هذه الخلايا النائمة والمجابهة المخطط الإيراني التجسسي العدواني؟

أخيرا عن الثورات التي شهدتها وتشهدها عدد من الدول العربية، كيف تنتظرون إليها؟

● إرادة الشعوب يجب ان تحترم، والمطالبات الشعبية في كل الدول وحتى في البحرين نقول انه لو كانت هناك إرادة شعبية ومطالب مشروعة فيجب ان تحترم، ولكن تحولت القضية الى أمر آخر مثلا في البحرين التي رفع رموز إيرانية. ولكن في كثير من الدول الأخرى فهناك مطالب شعبية يجب ان تحترم وبعض الأنظمة لم ينزل فيها كتاب بضرورة ان يكون نظاما أبديا ويحكم السي ما لا نهاية، فمتى شعرت الشعوب بان النظام لا يحقق مصالحها تستطيع ان تعبر عن رأيها، ونأمل ان ينصر الله هذه الشعوب ويحقق أمانيتها وأطروحاتها.



نحن مع خيار صاحب السمو وستبارك لأي شخصية تعتلي منصب رئاسة الحكومة وستعاون معنا لأبعد مدى

**نجداد لا يريد بترونا ولا أرضنا ولكن يسعى لزعزعة الكويت وجعلها دولة مفككة أمام عدو فارسي يتحكم بها**

ولكن متى ستجلسون لتحديد هذه الاجنحة وتتفقون عليها؟

● باسمنا: ان شاء الله قريبا.

نتنقل الى موضوع البحرين وقضية التغفل الإيراني في المنطقة، كيف تنظرون لهذا الدور خاصة بعد صدور احكام بالاعدام على شبكة التجسس في الكويت؟

● إيران دورها ليس غريبا في المنطقة، لكن الغريب أننا لا نعي ذلك إلا متأخرا، فأيران ومنذ احتلت الجزر الاماراتية فبين ان الأمر به عداوة، ومنذ صرحوا بانهم بصدد تصدير الثورة الإيرانية كان هناك خطر يتهددنا، ومنذ وضعوا المفاعلات النووية قبالة الخليج، وأول المتضررين من اي تسرب هو دولنا وليس إيران، فهذا دليل على ان إيران لا تضرم خيرا للخليج، وإنما تضرم شرا لنا، وهذا الشر يخرج من هفوات الألسن بين فترة وأخرى، حينما وصفوا الشعب الخليجي بأنه مجتمع همجي وجاهل وغير ذلك، وحينما ياتون بتصريحات اخرى بأن لهم حقا في البحرين ودول الخليج عند حديثهم عن التضييق في مكة والمدينة وغيرها من الأمور الكثيرة، ونحن وان كنا نحرص على علاقات جيدة مع إيران إلا أننا يجب ألا نخدع ونركن الى مثل هذه العلاقات ويأتي الشر، فالبيوم الكويت ودول الخليج بحاجة الى تعاضد وترابط أكثر وإلى تنبيه المجتمع الدولي بأننا المفاعلات المنصوبة أمامنا - بغض النظر ان كانت سلمية او غير سلمية - تشكل تهديدا وخطرا على دول الخليج.

كانت هناك العديد من المحاولات لانعاش حوار بين القوى السياسية الإسلامية لترتيب رؤاها ومحاولا لاستعادة دورها برلمانيا بعدما خسرت الكثير من المقاعد في السنوات الأخيرة، أين وصل هذا الحوار ومتى ستوحد الحركة الاسلامية في الكويت؟

● اعتقد ان ما سيوحدنا هو الامر الذي دخلوا من اجله وهو ان تكون لدينا اجنحة اسلامية تتعلق بالحفاظ على العقيدة والهوية وعلى الاقتراحات بالقوانين الإسلامية التي تبنيناها صدوقنا من جديد، فالبيوم هذه الاجنحة يمكن ان تكون قد اختلفنا حولها وتفاوت التزامنا بها، والبعض ذهب الى اجنحة سياسية أكثر منها اسلامية، والبعض الآخر ينظر لك بانك ابعدت عن الاجنحة السياسية أكثر من اللازم، ولذلك فأننا في التجمع السلفي وفي تنسيقنا مع الحركة الدستورية او التيارات الاسلامية الأخرى يكون بأجنحة اسلامية، وهذه الاجنحة الإسلامية يجب ان ننطق عليها ونعرف أين نذهب؟! والاخوة اذا توافقوا على اجنحة معينة سيتوحدون وسيكونون أقوى.

دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين كثنائي دولة منذ تحرير الكويت يتم استخدام هذه القوة، كيف تنظرون للاعتراضات التي خرجت من الكويت ضد توجه هذه القوات الى البحرين؟

● اعتبر ان توجه هذه القوات الى البحرين هو استحقاق، فقول أساس أنهم يوحدون العملة او يقللون التكلفة الجمركية او

الخلل موجود ونعالجه، ولا اظن ان بيننا شخصا يبحث عن مصلحة خاصة في هذا الامر، فنحن اجتمعنا على دعوة واذا كان هناك عائق في ان نسير ونحقق غاياتنا واهدافنا فلا بد ان نزيل هذا العائق مهما كلفنا.

بعد الانتخابات الأخيرة قامت بعض الكتل السياسية بما يمكن وصفه بمراجعات في الية ومنهجية العمل، وغيرت مكاتبها بشكل جزئي او كامل، الا التجمع السلفي الذي ظل - كما ينظر البعض - على صفيح ساخن حتى انفجر باستقالة عدد من رموزه التاريخيين من المكتب السياسي، كيف تنظرون لذلك؟

● نعم، وايضا اعلن الامين العام للتجمع السلفي الاخ خالد السلطان رغبته في عدم الاستمرار بعد الانتخابات الماضية، وتوليتنا انا المكتب السياسي قرابة 6 الى 7 شهور وكانت رؤيتي انه لا يجوز لنا ان يمثل الامة بان يتولى ايضا تنفيذ مكتب سياسي او غير ذلك، وتم بعد ذلك اعطاء المكتب السياسي والامانة العامة لالاخ عبدالرحمن المطوع وسار في هذه المسيرة حتى جئنا الى عقن الزجاجة، وهو اين فواصل الامور؟، اين تبدأ مسؤولياتي واين تنتهي، واين تبدأ مسؤوليات الآخرين؟ فالبعض كان يرى ان رايه هو الرأي النهائي، والبعض الآخر كان يرى انك مجرد حلقة ضمن تجمع كبير جدا، وهذا التجمع له احترامه وله كلمته، واعتقد ان هذه الاستقالة الآن من شأنها ان تجعلنا نعرف اين الخلل الموجود، وان من يدخل المكتب السياسي الذي يصير استقلالهم لا يمكن ان نقرط فيهم ونقول هؤلاء مشوا اذن نستمر تركها لغيرك لكي يتخذ القرار النهائي.

ولكن متى سيتم الاعلان عن تشكيلة المكتب الجديد؟

● نحن نسير في خطين احدهما ان نوظف مكتبيا سياسيا يكمل مسيرته، وخط آخر وهو معالجة ما حصل من استقالات او تباين في وجهات النظر من شباب



مراقب مجلس الأمة د. علي العمير